

مدى الحاجة لإصدار قانون خاص لرعاية وحماية المسنين

المحامي/ يوسف أحمد الزمان

مقدمة:

تزايد الاهتمام بقضايا المسنين في عصرنا الحالي بالنظر إلى زيادة عددهم في مختلف دول العالم، نتيجةً للتقدم الكبير في المجالات الطبية والبيئية والاجتماعية والصحية، بما ترتب عليه أن زاد متوسط عمر الفرد على سبعين عاماً في كثير من الدول المتقدمة، وعلى إثر ذلك زادت حاجات المسنين وتنوعت المشكلات التي قد يتعرضون لها وأصبحت لهم حقوق متعددة، سواءً في مجال الصحة والاسكان والتغذية والرعاية الاجتماعية والأسرة، وتأمين الدخل والعمل والتعليم.

وأصبح هذا دافعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة لأن توقع في عام 1991م على مبادئ لرعاية كبار السن، لتحقيق لهم مفهوم الاستقلالية والمشاركة والرعاية والكرامة. وتم تحديد الأول من شهر أكتوبر يوماً عالمياً للمسنين للتعبير فيه عن حاجة المسنين للعناية والاهتمام والرعاية، لما لهذه الفترة العمرية من أهمية بالغة خلال رحلة الحياة لكل إنسان.

وعملت معظم الدول على سن تشريعات قانونية خاصة قننت من خلالها حقوق المسنين في الرعاية الاجتماعية والأسرية والصحية، للنهوض باحتياجاتهم النفسية والمالية واستمرارية علاقتهم بالمجتمع، وإشراكهم في جهود التنمية المجتمعية.

ويبرز التشريع كواحد من أهم الضمانات والوسائل التي تحفظ وتضمن للمسنين الحماية القانونية والاجتماعية الشاملة لهم. وبدون وجود تشريع خاص ومتكامل في الدولة يقنن حقوق واحتياجات المسنين وحمايتهم ويفرض التزامات على الدولة وعلى المجتمع وعلى أفراد أسر المسنين، فإنه من غير المستطاع الاستجابة بسهولة ويسر لمتطلبات كبار السن المتنوعة والمتجددة على الدوام.

ولا يكفي التعويل على نصوص متفرقة وردت هنا وهناك في تشريعات مختلفة، لبناء منظومة من الحقوق للمسنين ستكون حتماً غير قادرة على استيعاب ما يتطلبه المسنون من رعاية اجتماعية وصحية وخدمات مختلفة، وحاجات مادية وصحية واقتصادية وثقافية وأمنية ونفسية.

المحامي يوسف أحمد الزمان

من هنا فإن جميع ما ورد في التشريعات القطرية سواءً في قوانين الضمان الاجتماعي والإسكان وإدارة الموارد البشرية، والتقاعد والتأمينات الاجتماعية والأسرة وغيرها، والتي تمس كبار السن لا تصلح بديلاً عن وجود تشريع خاص ومتكامل لرعاية المسنين وحمايتهم، وبدون هذا التشريع المتكامل لن نستطيع تحقيق وتوفير ما يمليه علينا واجبنا الإنساني والديني والدستوري تجاه كبار السن، وأن نطبق ما تقرره المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية على هذه الفئة.

أوضحنا في العديد من المناسبات أن الواجب علينا جميعاً من مسئولين ومواطنين العمل بقلب رجل واحد من أجل إعداد وصياغة مشروع قانون متكامل يضمن حقوق المسنين، ويفرض الالتزامات التي تقع على جميع الجهات والأفراد لتدعيم وحماية الأشخاص كبار السن وصون كرامتهم في إطار من التكامل والتراحم الشرعي والدستوري والمجتمعي والعائلي، بين وعبر أجيال هذا الوطن العزيز. ولا ننسى أن الشيخوخة مرحلة حتمية قد يصل إليها كل إنسان وهذا ينطبق عليه قوله تعالى: **(وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ)**¹.

وسوف تشتمل هذه الورقة على المباحث الآتية:

المبحث الأول: دور التشريع في حماية رعاية المسنين.

المبحث الثاني: الحقوق العامة للأشخاص المسنين.

المبحث الثالث: المزايا والإعفاءات التي يجب أن يتمتع بها كبار السن.

المبحث الرابع: تجريم أفعال الإساءة والعنف ضد المسنين.

الخاتمة.

المبحث الأول: دور التشريع في حماية ورعاية المسنين

¹ سورة آل عمران، الآية 140

المحامي يوسف أحمد الزمان

المراقب للمسنين في الدول المتقدمة الأوروبية وأمريكا واليابان وغيرها يلاحظ أن المسنين هناك يمارسون حياتهم وهم متفائلون مستبشرون ويتمتعون بحيوية ونشاط وحب للحياة، وعلى سبيل المثال في السويد لا يمكن لمسن طاعن بالسن أن يُترك مهملاً في البيت محروماً من خدمات الدولة التي تقدم له من رعاية صحية وعلاج وترفيه.

وقد بلغ متوسط عمر النساء في السويد 83 عاماً ومتوسط عمر الرجال 79 عاماً، ولدى السويد ثاني أكبر نسبة من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الثمانين عاماً وأكثر.

وتعمل معظم التشريعات في الدول المتقدمة على مساعدة المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة لعيش حياة طبيعية ومستقلة، وعلى وجه الخصوص عيشهم في منازلهم لأطول فترة ممكنة وإطالة سنوات عملهم بهدف كسر عزلتهم واستمرار حياتهم العادية لأطول فترة عمرية مما يجنب المسن العزلة والتهميش والغربة وبما يجعله قادراً على تدبير شؤونه الحياتية وأن لا يكون عالة على الآخرين بما يفتح الباب واسعاً لاستغلاله وإهماله، وسوء معاملته وممارسة صنوف من العنف الجسدي والنفسي والعاطفي والاقتصادي بحقه، وجعله هدفاً لتلك الأفعال.

من هنا فإن الاهتمام بالمسنين يجب أن يتركز أولاً على تعزيز الأمن الصحي والنفسي والبدني والعاطفي لهم، والحد من ضعفهم واستغلالهم والتخلي عنهم وتركهم نهباً للوحدة والغربة والعزلة.

وبعد ذلك يأتي دور التشريع الذي يفرض الحماية والرعاية للمسنين مع تنظيم أوجه تلك الرعاية والخدمات التي تقدم لهم ومن ثم فرض قواعد وأحكام إلزامية لتوفير حمايتهم وتجريم الأفعال التي فيها مساس بسلامة جسم وعاطفة المسن أو انتهاك حقوقه المعنوية والمالية وغيرها.

وفي جميع الأحوال فإنه لا مناص من وجود تشريع خاص لرعاية وحماية المسنين والهدف منه التأكيد على حقوق المسنين وحمايتهم ورعايتهم وضمان توفير كافة الخدمات لهم وتقرير الإعانات المالية الممنوحة لهم، وإلزام أفراد أسرة المسن

المحامي يوسف أحمد الزمان

القيام بواجباتهم الأسرية تجاههم، وفرض العقوبات على كل مكلف برعايتهم إذا إمتنع عن القيام بالتزاماته التي يفرضها عليه القانون، وكذلك معاقبة من يسيء معاملة المسن أو يرتكب أي نوع من أنواع العنف ضده.

نحن نصبوا جميعاً إلى وضع مشروع متكامل يلبي كافة متطلبات المسن منذ لحظة بلوغه هذه السن وحتى رحيله بعد عمر طويل، وهي مرحلة من المراحل يمر بها كل فرد منا في حياته، ووجود هذا التشريع وإصداره يمثل حقاً من حقوق المواطن، وهو ما قرره الدستور القطري ومواثيق حقوق الإنسان لتعزيز احترام وكرامة المسنين في المجتمع وحماية حقوقهم في الحياة الآمنة المستقرة المريحة الهادئة.

المبحث الثاني: الحقوق العامة والخاصة للأشخاص المسنين

من أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كبار السن حقهم في الرعاية الأسرية والصحية، والعيش في كنف الكرامة والتوقير والاحترام دون خضوع لأي استغلال، أو سوء معاملة جسدية أو عقلية، ومعاملتهم معاملة منصفة، وعلى ضرورة تمتعهم بكافة حقوق الإنسان المقررة في المواثيق الدولية.

من هنا فإنه يجب أن يتضمن مشروع القانون إلزام الدولة ممثلة في وزاراتها وهيئاتها ومؤسساتها وإداراتها باتخاذ جميع التدابير الإدارية الفعالة وتوفير كافة المتطلبات والتجهيزات والتسهيلات اللازمة لضمان تمتع الأشخاص المسنين بحقوقهم المدنية والسياسية، وتوفير وإعداد مكاتب خاصة لتقديم كافة الخدمات التي يحتاج لها المسنون لضمان تمتعهم على قدم المساواة مع باقي أفراد المجتمع بتلك الحقوق، وأن تضمن الدولة شمول خطط وبرامج التنمية والتشريعات الحرص على توفير كافة الاحتياجات والخدمات في الحاضر والمستقبل. وتوفير الخدمات الصحية العلاجية منها والتأهيلية بكافة المستشفيات والمراكز الصحية والطبية في الدولة، وإعطائهم أولوية الدخول على الأطباء وتأمين الغرف لهم في مختلف المستشفيات، وتأمين علاجهم بالخارج.

المحامي يوسف أحمد الزمان

بالإضافة إلى كل ذلك، يقع على الدولة وكافة الأجهزة الحكومية توفير المساعدات المختلفة وإعداد الكوادر الطبية والفنية المتخصصة لتقديم كافة الخدمات للمسنين في جميع المراكز الصحية والمستشفيات، وتقديم الرعاية الصحية والعلاج الطبيعي للشخص في منزله.

ويتعين التأكيد في مشروع القانون على ضمان حق الأشخاص المسنين في التمتع بالترقيات والامتيازات الوظيفية والمكافآت في كافة أجهزة الدولة والقطاع الخاص عند رغبتهم في العمل بعد سن التقاعد. وأن يُفتح المجال أمامهم لممارسة الأعمال الوظيفية وكافة الأعمال والأنشطة التي تتفق مع قدراتهم وميولهم وهواياتهم لضمان استمرار المسن في حيويته الجسمية والعقلية وحضوره الاجتماعي والعائلي والوظيفي لأطول مدة في حياته.

ونقترح أن يتضمن مشروع القانون تحديد الأشخاص الذين يقع عليهم تقديم الرعاية للمسن وفقاً لترتيب معين، بحيث يستفيد هؤلاء أيضاً من الامتيازات التي سوف يحصلون عليها مقابل رعايتهم لأقربائهم المسنين، كما وأنه في حالة ما إذا تم إهمال المسن، فإنه يمكن تحديد المسؤول عن ذلك الإهمال.

ونرى أن تقديم الرعاية للمسن يجب أن يتولاه الأشخاص على الترتيب الآتي:

1- الزوج أو الزوجة.

2- الأبناء.

3- أبناء الأبناء.

4- الإخوة أو الأخوات.

وفي حالة تعدد المكلفين قانوناً برعاية المسن يتم الاتفاق فيما بينهم على رعاية المسن، إما بشكل دائم أو مؤقت أو دوري. وعند عدم وجود أقارب للمسن للقيام برعايته تتولى الجهة المسؤولية تحديد ذلك الشخص مع أخذ موافقة المسن على ذلك الشخص.

المحامي يوسف أحمد الزمان

ونؤكد هنا على ضرورة ضمان بقاء المسن في منزله ومع عائلته وأقربائه وتواصل المسن معهم، وعدم عزله والمحافظة على كرامته وموقعه ومكانته لدى عائلته ومعاملته المعاملة اللائقة وإظهار الاحترام والتقدير والطاعة، ويتعين التأكيد على هذه القيم والمبادئ الأخلاقية واللباقة في التعامل مع المسن والجلوس معه والاستماع إلى طلباته واحتياجاته، وإتاحة الفرصة أمامه لاستقبال زائريه وأصدقاء العمر، وأن يكون المسن هو محور اهتمام الجميع في البيت ومصدر مشورة الجميع وأن يشارك في تربية الأحفاد والأبناء لغرس القيم والتقاليد الحميدة في نفوسهم... جميع تلك الأمور هي أمثلة من أمور كثيرة وكثيرة يجب مراعاتها وتوفيرها للمسّن، وهي تعزز ثقته في نفسه وذاته وتؤكد على مكانته في الأسرة والمجتمع، بما ينعكس كل ذلك على صحته ونفسيته وعقليته، ويكون هذا المسن مصدراً للخير والبركة والصالح لأفراد العائلة والمجتمع.

من هنا نرى أن جميع تلك الأمور هي من أوجه الرعاية للمسّن التي يجب تقريرها ضمن مشروع القانون للتأكيد عليها وللتذكير بها وتكون حقاً من حقوق المسنين المضمونة قانوناً، والتي يجب على الأفراد احترامها. بالإضافة إلى الأمور الأخرى المتعلقة بالجوانب المعيشية والحياتية والصحية والتأهيلية والتي منها على سبيل المثال لا الحصر: توفير المسكن النظيف واللائق والمناسب للمسّن مع كافة الاحتياجات والوسائل وتوفير الملابس الأنيقة والنظيفة وأخذ رأيه فيما يحتاج إليه من ملابس وألوان ونوعيات، وتوفير الأطعمة المحببة لديه والاحتفاظ بأدواته ومستلزماته القديمة من صور أو كتب أو هدايا أو شهادات تقدير أو نياشين أو جوائز أو قلادات حصل عليها طيلة مسيرة حياته، وتأمين الرعاية الصحية والمراجعات الطبية وتوفير الأدوية اللازمة له مع التأكد من تناوله لها في الأوقات المحددة.

المبحث الثالث: المزايا والإعفاءات التي يجب أن يتمتع بها كبار السن

وبالرجوع إلى معظم التشريعات المتعلقة برعاية كبار السن في الدول الغنية المتقدمة، نرى أنها أكدت وتضمنت ضرورة حصول المسن على جملة من المزايا والإعفاءات، بأن يمنح بطاقة تؤهله الاستفادة من جميع تلك الامتيازات والإعفاءات والخصومات الخاصة، والتي تتمثل في حصول المسن على مخصصات شهرية مجزية

المحامي يوسف أحمد الزمان

عند عدم وجود دخل مالي له أو راتب تقاعدي، ويعفى المسن من دفع كافة الرسوم الحكومية مقابل الخدمات العامة ورسوم الضمان الصحي وغرامات التأخير بالنسبة لعدم تجديد بعض الرخص الحكومية، إعطاء المسنين نسبة خصم خاص على خطوط الطيران الوطنية، وأن يكون للمسنين الأولوية في إنهاء إجراءات معاملاتهم خاصة في الدوائر الحكومية والمحاكم والمطارات والمواصلات العامة، بل وأكثر من ذلك فإن أي موظف أو موظفة يقوم على رعاية أحد المسنين يُكافئ على ذلك بأن تخفض ساعات عمله عن الآخرين، ويستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى أحد المسنين إجازة خاصة بمرتب كامل لا يحتسب من إجازاته الأخرى إذا كان وجوده ضرورياً مع المسن في المنزل أو المستشفى أو لعلاج المسن بالخارج.

متى يعامل المواطن باعتباره من كبار السن، ويدخل تحت مظلة قانون رعاية المسنين؟ لكي يستفيد المواطن من الحقوق التي سوف يتضمنها مشروع القانون أن يصل عمره إلى الستين عاماً أو أكثر قليلاً، وعند بلوغه هذه السن فإنه يدخل تحت مظلة القانون ويتمتع بالمزايا والإعفاءات التي يوفرها هذا القانون ويعيش بقية حياته في أمن واطمئنان واستقرار نفسي وجسمي وصحي، مع توفير جميع الإمكانات والخدمات بكافة أنواعها التي تحافظ على آدميته وكرامته وحقوقه كإنسان أولاً، وكمواطن ثانياً من واجب الدولة أن ترعاه وتصونه وتحافظ عليه.

المبحث الرابع: تجريم أفعال الإساءة والعنف ضد المسنين

العنف ضد المسنين هو كل تصرف من شأنه أن يؤدي إلى ألم جسدي أو نفسي لدى المسن، والعنف الجسدي هو كل تصرف يؤدي إلى حدوث ألم جسدي لدى المسن كالاعتداء عليه بضربه أو المساس بسلامة جسمه بأي طريقة أو وسيلة.

والعنف النفسي مجموعة من التصرفات تؤدي إلى ألم نفسي لدى المسن كالتهديد والتحقير والشتم وعدم الاهتمام بمأكله ومشربه ورعايته والعزل والإهانة بالألفاظ من قبل الأبناء الذين يوجهون لأبائهم ألفاظ غير لائقة مما يعرضهم لمشاكل صحية ونفسية.

المحامي يوسف أحمد الزمان

والعنف الاقتصادي أو المالي يتمثل في أفعال تصدر عن أقرباء المسن أو أولاده بغرض السيطرة على أمواله أو الاستيلاء على مصادر دخله أو السرقة أو إكراهه على التنازل عن ممتلكاته من أسهم أو منقولات أو عقارات.

والمسنون الذين يقع عليهم العنف هم على الغالب نساء أرامل فوق سن الخامسة والسبعون ويعانون من العزلة، وكذلك فإن اشتراك المسن مع أبنائه في سكن واحد يزيد من إمكانية حدوث العنف.

كما وأن العزلة الاجتماعية تزيد من معدلات الإساءة ضد المسنين وتقلل من فرص اكتشاف هذه الإساءة ووقعها.

من هنا فإن كبار السن الذي يتركون تحت عناية الخدم هم أكثر عرضة للإساءة والعنف من أولئك الذين تتم رعايتهم وخدمتهم من قبل أحد أقربائهم.

ومما يساهم في زيادة ظاهرة الإساءة والعنف التي تقع على المسن واستمرار هذه الإساءة هو تردد المسن في الإبلاغ عما يرتكب بحقه خوفاً من تفاقم المشاكل بينه وبين من يرعاه وبالتالي فقد مصدر رعايته.

وبات من الضروري التصدي لتلك الأفعال المشينة التي يتعرض لها المسنون بسن وإعداد تشريع خاص يجرم سوء معاملة كبار السن وفرض عقوبات على بعض الأفعال التي ترتكب في حقهم وتصنيف تلك الأفعال على أنها جرائم ويتم التعامل معها على هذا الأساس.

ويتعين وضع آليات وقواعد إجرائية سهلة للتمكن من ضبط هذه الأفعال والإبلاغ عنها وكشفها للوصول إلى الجناة الذين يرتكبون بحق المسنين الإساءة والعنف.

ولما كانت العقوبة هي الجزاء الذي يتبع تجريم سلوك معين، يمنع الأفراد من إتيانه، وهي بذلك جزء هام من نظام قانوني متكامل ينطلق من الرغبة الجماعية في إضفاء الحماية للأفراد بمنع سلوكيات معينة وترتيب جزاءات للأفراد الذين يخالفون هذا المنع، هذه العقوبة تختلف باختلاف نوع الجريمة التي ارتكبت.

المحامي يوسف أحمد الزمان

وإذا كان الحال كذلك فإنه يتعين فرض جزاءات عقابية على كل مكلف برعاية الأشخاص المسنين بامتناعه عن القيام بالتزاماته المفروضة عليه، وبمعاقبة كل من ترك شخصاً مسناً أو عرضه للخطر، أو ترك عاجزاً غير قادر على حماية نفسه بسبب حالته البدنية والعقلية أو عرضه للخطر، أو حمل الغير على فعل ذلك، وفرض عقوبات على كل من وقع منه إهمال أو تفريط بحق أو أداء واجب تجاه المسنين.

الخاتمة:

الاهتمام بالمسنين ليس مجرد وفاء للآباء والأجداد، بل هو اهتمام بالنفس، فكل فرد منا مد الله بعمره سيكون يوماً من المسنين.

وهذا ما يدعونا جميعاً للعمل بقلب رجل واحد من أجل اعداد وصياغة مشروع قانون متكامل للمسنين يتضمن القواعد والمبادئ الهادفة إلى تدعيم حماية الأشخاص المسنين وصون كرامتهم في اطار من التكامل والتراحم الشرعي والدستوري والمجتمعي والعائلي بين وعبر أجيال هذا الوطن العزيز.

المحامي

يوسف أحمد الزمان